شبه فقدان لـ«الموز» في الأسواق؟ رغم السماح باستيراد ٧٠ ألف طن

لا قرار حكومياً بالسماح باستيراد «المانجو»

| فادي بك الشريف

نفى مدير الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة أحمد دياب في تصريح خاص لـ«الوطن» صدور أي قرار من الوزارة بالسماح باستيراد مادة المانجو من السودان، مؤكداً أن ما يتم تداوله يتعلق بإصدار شروط صحية في حال تمت أية موافقة على استيراد المادة من «الاقتصاد».

وأوضح دياب أن هناك شروطا فنية لاستيراد المادة، وخاصة أن المانجا السودانية لا يسمح بدخولها إلى القطر إلا بشروط في حال تمت الموافقة على السماح بالاستيراد، مؤكداً أن هناك حالة خاصة بمادة «المانجو» التي تحتوي على ذبابة «البحر الأبيض المتوسط» التي إن دخلت إلى القطر فستسبب مشاكل لا طائلة لها، لذا يتم اتخاذ الإجراءات الوقائية بخصوص هذا النوع من المنتجات.

في السياق تشهد الأسواق السورية شبه فقدان لمادة الموز في الأسواق السورية، وإن وجدت تكون بكميات قليلة جداً وتباع على وجه السرعة وبسعر يصل إلى ١٢٠٠ ليرة سورية للكيلو الواحد.

وحول هذا الموضوع قال دياب: إن الموافقة الرسمية تتضمن السماح باستيراد ٧٠ ألف طن من مادة الموز من لبنان، ٥٠٠ طن لكل طلب استيراد، مؤكداً أنه في حال تم جلب هذه الكمية فإنها ستغطي جميع الأسواق السورية، وتكسر حدة ارتفاع السعر على حد سواء، مرجحاً أن قلة الطلب على استيراد الموز اللبناني في هذه الفترة وأي عزوف على الاستيراد، يعود إلى الوضع السائد في لبنان حالياً، وتخوف المستوردين من الأحداث السائدة في لبنان، والتذبذب الكبير الملحوظ لسعر صرف الدولار في الأيام الماضية بعد صدور قرار السماح بالاستيراد، الأمر الذي خلق تريثاً في استيراد هذه الكمية إلى الآن، علما أن القرار صدر مؤخراً بشكل رسمي وإلى لبنان حصرا.

وأوضح دياب أن موضوع الاستيراد مرتبط بالمستوردين وليس بوزارتي الاقتصاد والزراعة، سواء على صعيد الموافقة على منح إجازات الاستيراد من الاقتصاد أو الموافقة الفنية من الزراعة، ذاكرا بالقول: أتصور وجود ندرة في عدد الطلبات المقدمة يرجح «بوجهة نظر الاقتصاد الزراعي» بأنه يعود إلى الأسباب المذكورة.

وعن الفترة الزمنية لتدفق المادة في الأسواق، قال دياب: هذا الأمر يتعلق بالمستوردين والقطاع الخاص، ولاسيما وأن باب الاستيراد مفتوح لجميع المستوردين للتقدم لاستيراد المادة.

«الوطن» تحاور مدير إدارة الأمن الجنائي

اللواء ديب: ٥٠ بالمئة انخفاض الجرائم لعودة كثير من المناطق لسيطرة الدولة

إلغاء إذاعات البحث غير المقترنة بموافقة القضاء .. وأكثر من ٥٠ ألف مطلوب .. و٥٢ ألفاً تم كف البحث عنهم

| محمد راكان مصطفى
محمد منار حميجو
ت: طارق السعدوني

كشف مدير إدارة الأمن الجنائي اللواء ناصر ديب عن انخفاض الجرائم في سورية بشكل عام ما بين عامي ٢٠١٨ والعام الحالي إلى أكثر من ٥٠ بالمئة، نتيجة عودة الكثير من المناطق إلى سيطرة الدولة، ضارباً مثلاً انخفاض جرائم الاغتصاب بمعدل ٥٠ بالمئة والخطف ٤٨ بالمئة بينما انخفضت جرائم تهريب الأسلحة بمعدل ٦٠ بالمئة والتسول بمعدل ٤٦ بالمئة والسرقة ١٦ بالمئة والقتل ٦٣ بالمئة.

وفي لقاء خص به لـ«الوطن» أعلن ديب أنه تمت معالجة مشكلة تشابه الأسماء، كما تم إلغاء كل الطلبات أو إذاعات البحث غير المقترنة بموافقة القضاء وأصبحت جميعها مقترنة بهذه الموافقة.

وأكد ديب أن العلاقة والارتباط بين سورية والأنتربول الدولي لم ينقطعا رغم أن هناك ضغطاً على الأمانة العامة للأنتربول لعدم التجاوب مع الطلبات التي ترد من سورية، مشيراً إلى أن بعض مكاتب الشرطة العربية كانت تهمل طلبات سورية في القبض على مطلوبين، مشيراً إلى أنه وخلال ستة أشهر سوف يتم إدخال بصمات أصحاب السوابق ضمن «داتا» في فرع أدلة الأمن الجنائي للكشف سريعاً عن الجرائم.

وفيما يلي تفاصيل اللقاء مع اللواء ديب:

• بداية عادت الكثير من المناطق إلى سيطرة الدولة هل برأيكم ساهم ذلك في انخفاض معدل الجريمة؟

لا شك أن عودة المناطق التي كانت تحت سيطرة الإرهابيين المدعومة من الدول المعادية لسورية لحضن الوطن أعطت الأمان الكافي حتى يمارس المواطن وأبناؤه حياتهم اليومية بشكل أفضل لكون وجود المسلحين في تلك المناطق كان يعني غياب القانون، والإرهاب لا يتطلع إلى تلبية حاجة المواطن وإلى توفير حياة ظروف آمنة بل يعمل على تدمير مقومات الحياة في المناطق التي يوجد فيها.

وبالتالي فإن عودة مؤسسات الدولة بما فيها الشرطة إلى المناطق التي كان فيها الإرهاب يعني عودة القانون والتزام الناس به وحمايتهم وعودة الأمن، وهذا خفض نسبة الجريمة إلى ٥٠ بالمئة ما بين العام الماضي والحالي، وتوجيهات وزير الداخلية واضحة بعودة الوحدات الشرطية في أسرع ما يمكن والأرقام توضح ذلك، فجرائم الخطف انخفضت ٤٨ بالمئة والاغتصاب ٥٠ بالمئة وتهريب الأسلحة ٦٠ بالمئة والتسول ٤٦ بالمئة والإتجار بالبشر ٦٠ بالمئة والسلب ٣٩ بالمئة والقتل ٦٣ بالمئة بينما السرقة انخفضت ١٦ بالمئة.

• وهنا السؤال هل انخفضت الجرائم أيضاً في المدن الكبرى مثل دمشق وحلب؟

هناك انخفاض ملحوظ في مستوى الجريمة سواء كان في المدن الكبرى أو في الأرياف، فكلما شعر المواطن بالأمان ووجدت مؤسسات الدولة بما فيها الوحدات الشرطية حكماً سوف ينخفض مستوى الجريمة، كما أن عودة القدرات الفنية يساهم بالكشف عن المجرم بوقت قصير، فمثلاً بدأ إدخال بصمات أصحاب السوابق ضمن «داتا» في فرع أدلة الأمن الجنائي وخلال ستة أشهر سنكون أدخلنا كل بصمات أصحاب السوابق.

وبالتالي عند وقوع أي جريمة يتم رفع البصمات بشكل سليم وقراءتها على جهاز الحاسوب الذي يعطي النتيجة خلال دقائق وبالتالي فإنه يتم كشف المجرم خلال دقائق بدلاً من القيام بالأبحاث للكشف عن الأدلة والقبض على المجرم.

• في ظل ما ذكرتموه هل نفهم من كلامكم أن فروع الأمن الجنائي عادت إلى المناطق التي ضربها الإرهاب مع مخافر الشرطة؟

عادت عناصر فروع الأمن الجنائي للعمل فيها بشكل نشط وتم القبض على مجرمين وقتلة ولصوص سرقوا منازل وأملاك المواطنين، واعتدوا على مؤسسات الدولة وتم القبض على عناصر إرهابية كثيرة ارتكبت جرائم، إضافة لاعتدائها على الأعراض وارتكاب جرائم القتل.

• هل يوجد تعاون بين الأنتربول في سورية وفي الدول العربية والدولية للقبض على أشخاص مطلوبين للدولة وهل هناك استجابة؟

أولاً: العلاقة والارتباط بين سورية والأنتربول الدولي لم ينقطعا لكن كان هناك ضغط على الأمانة العامة للأنتربول لعدم التجاوب مع الطلبات التي ترد من سورية، لكن أي شخص تنشر بحقه مذكرة قضائية من القضاء السوري يتم تعميم اسمه بموجب نشرة حمراء.

بعض مكاتب الشرطة العربية وخصوصاً التي شاركت في الحرب على سورية كانت تهمل طلبات سورية ونحن نخاطب الأمانة العامة وليس مكاتب تلك الدول، وهناك بعض الدول تستجيب وبشكل جيد جداً لطلبات سورية في إلقاء القبض على المجرمين وتتعاون مع مكتب الأنتربول في دمشق لتطبيق القوانين والأنظمة النافذة في هذا الخصوص.

• ما الآليات الجديدة التي يتم اتباعها لسرعة القبض على مرتكبي الجرائم في ضوء الإنجازات الواضحة للأمن الجنائي في هذا الموضوع؟

الحقيقة العنصر المهم في هذا الموضوع هو المتابعة الجيدة للوحدات الشرطية وفروع الأمن الجنائي في المحافظات والتدريب المستمر وإيفاد بعض الكوادر إلى الدول الصديقة لزيادة خبراتها سواء كان من الإدارة أو فروعها، إضافة إلى زيادة العناصر المتطوعة لدى وزارة الداخلية، وكلما ازدادت رقعة الأرض المحررة ازداد عدد العناصر المتطوعين.

• هل يوجد نقص في عناصر الأمن الجنائي؟

لا يوجد نقص، نحن دائماً نتمنى أن يكون العدد أكبر، إلا أنه مع العدد الموجود تتمكن الإدارة من تلبية كل ما يتطلب في تطبيق القانون والقبض على المجرمين ورصد أصحاب الفكر الإجرامي وتقديمهم إلى العدالة.

• تم إطلاق العمل في المخبر الجنائي أين وصل هذا المشروع؟

جميع المخابر في أدلة الأمن الجنائي تعمل، فتم تأمين قطع لبعض الأجهزة المعطلة وتمت صيانتها بشكل جيد وتأمين المواد المخبرية اللازمة لعمل المخابر وخصوصاً مخبر البصمة الوراثية «DNA» وتم تأهيل الكوادر التي ترهلت بحكم ما فرضته الحرب على سورية، إلا أن عودة الأمان انعكست على العمل وتم تأهيل الكوادر، إضافة إلى أن هناك تعاوناً من كل الجهات الحكومية التي ساهمت في تدريب الكوادر وإعادة تأهيلها بإعطاء نتائج جيدة والوزارة أوفدت عدداً من الكوادر إلى دول صديقة لإعادة تأهيلهم.

• بالانتقال إلى مكافحة الجرائم المعلوماتية أين وصلتم في عمل المخبر الرقمي؟

العمل في فرع مكافحة الجرائم المعلوماتية جيد، هذا الفرع الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠١٢ يعالج حالات التعدي على الحرية الشخصية وعلى الشبكات والانترنت الخاص والبيانات الخاصة، والجرائم التي يحقق فيها ويتابعها الفرع هي الدخول غير المشروع على أنظمة معلوماتية، شغل اسم موقع الكتروني، إعاقة الوصول إلى الخدمة، واعتراض المعلومات وتصميم البرمجيات الخبيثة واستخدامها، الاحتيال عبر الشبكة وانتهاك حرية الحياة الخاصة.

هناك شكاوى يومية فيما يخص عمل هذا الفرع تتم إحالتها إلى القضاء يتم كشفها من خلال أجهزة فنية موجودة في الفرع للتوصل للفاعل وخصوصاً الإساءة والتشهير والذم والتعدي على الحياة الخاصة للناس، ورغم ذلك فإن بعض الأشخاص يحاولون تصوير عمل هذا الفرع على أنه تعد على الحرية الشخصية، وفي الحقيقة نحن نكافح التعدي على الحياة الشخصية، فعندما تخرق صفحة فتاة ويتم نشر صور غير لائقة لها فهذا يعتبر تعدياً على الحياة الخاصة، وليس حينما تتم محاسبة شخص مسيئ بموجب القانون.

• نسمع في الشارع أن بعض المواطنين يقولون: لا فائدة من تقديم شكوى لفرع مكافحة الجريمة المعلوماتية بالتالي كيف يمكن تعزيز ثقافة الشكوى؟

في بداية عمل هذا الفرع كان المراجعون بعدد أصابع اليد، إلا أن هناك يومياً عشرات الشكاوى ومعظمها يتم كشفها ويطبق القانون على مرتكب هذه الجريمة وخصوصاً التعدي على الحياة الخاصة، وأنا مع أن تفرض عقوبات بحق من يتعدى على حياة الآخرين الخاصة وأعتقد أن القضاء يأخذ بكل الأمور المحيطة بوقوع الجرم.

• بالنسبة لطريقة تعامل عناصر الأمن الجنائي مع المواطنين ما توجيهاتكم في هذا المجال؟

هناك توجيهات دائمة بأن يكون هناك احترام متبادل بين المواطن وعنصر الأمن الجنائي، ووردت العديد من الشكاوى بحق عناصر وتم تطبيق أقسى العقوبات بحقهم من العقوبات المسلكية حتى السجن والإحالة إلى المجلس الانضباطي وإلى القضاء، لأنه مؤتمن على حياة ودم وعرض المواطن وبالتالي لا يجوز أن يرتكب أي شيء يخل بواجبه الوظيفي.

• بالانتقال إلى موضوع السجل العدلي ما الإجراءات التي تم اتخاذها لتسهيل أمور المواطنين؟

هناك الصالة التي تقدم خدمات الحصول على السجل العدلي وهناك لوحة تعليمات خاصة لكيلا يضطر المواطن للسؤال وهي موجودة في أماكن متعددة في الصالة، فالمواطن يحصل على السجل العدلي في أقل من عشر دقائق وخلال هذا العام أصدرنا ٧٧٨٢٩ وثيقة سجل عدلي.

• كيف تعالجون مشكلة تشابه الأسماء وخصوصاً أن وزير الداخلية تحدث عن معالجة هذا الموضوع أكثر من مرة؟

تتم معالجتها بشكل فوري، فمثلاً عندما يتقدم الشخص من أجل الحصول على سجل عدلي وعليه تشابه أسماء، يرسل كتاب فوري إلى الجهة الطالبة مع مفصل هويته لبيان هل هو المقصود في المذكرة أم لا، ويكون الرد سريعاً أيضاً وذلك من دون أن يتم توقيف الشخص، وبعد بيان الموضوع يتم إعطاؤه خلاف المقصود ولم ترد أي حالة أنه تم توقيف شخص على الاسم الثنائي إلا بعد التأكد من بياناته بأنه الشخص المقصود.

كما تم إلغاء كل الطلبات أو إذاعات البحث غير المقترنة بموافقة القضاء وأصبحت جميعها مقترنة بهذه الموافقة وانتهت الوحدات الشرطية من هذا الموضوع وكل مذكرة بحث لم يوافق عليها القاضي ينتهي العمل فيها بعد أربع وعشرين ساعة وذلك بعد إطلاع القاضي على الضبط والفعل المرتكب وبالتالي إما يلغي المذكرة أو التأكيد عليها، فبلغ عدد أسماء المطلوبين الذين تم نشرها بموجب أحكام قضائية أكثر من ٥٠ ألفاً بينما بلغ عدد مذكرات كف البحث بموجب كتب من المحاكم المختصة ٥٢٨٢٢ شخصاً، وتمت تسوية أوضاع ١٣٣٦٥ بموجب كتب من القضاء وشطب حكم رد اعتبار واسترداد حكم وبموجب العفو، بينما تم تنظيم بطاقات سوابق بحق مجرمين وتصنيفها حسب الجرم ٢٢١١٤، بينما بلغ عدد معالجة تشابه الأسماء أكثر من ٥ آلاف.

➤ القتل انخفض ٦٣ بالمئة والخطف ٤٨ بالمئة وتهريب السلاح ٦٠ بالمئة

➤ أصدرنا ٧٧ ألف وثيقة لا حكم عليه العام الحالي

➤ عشرات الشكاوى يومياً في جرائم المعلومات

➤ سننهي إدخال بصمات أصحاب السوابق في فرع أدلة الأمن الجنائي خلال ستة أشهر

➤ تسوية أوضاع ١٣ ألف شخص منهم بموجب مرسوم العفو..وتنظيم أكثر من ٢٢ ألف بطاقة سوابق بحق مجرمين

كلام رسمي جداً

خطة للجنة نقل ركاب القنيطرة بعدم إخراج أي آلية من المحافظة

إشارة لما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم ٣٢٦٦ تاريخ ٣/١١/٢٠١٩ تحت عنوان: «أزمة نقل في القنيطرة رغم وجود ٥٦٣ وسيلة».

نبين الآتي: أنه تم اعتماد خطة من لجنة نقل الركاب بالمحافظة بعدم إخراج أي آلية من المحافظة وتسهيل قبول الآليات الداخلة إلى المحافظة وإعطائها الموافقات اللازمة لمن يرغب بالعمل بشكل فعلي، كما تم تأمين جميع مستلزمات الآليات من مادة المحروقات والمواقف وتسهيل حركة الدخول والخروج وتتم المتابعة والمراقبة والتشدد بالإجراءات القانونية بالتنسيق بين جميع الجهات من أجل خط حركة الآليات.

وبما يخص امتناع السرافيس عن العمل فقد تم التوجيه إلى فرع مرور القنيطرة لضبط حركة الآليات والتزامها بالعمل على خطوطها وتم التوجيه بعدم تعبئة مادة المازوت إلا بإشعار وصول ومغادرة وتحجز كل آلية تغير خط سير عملها، وتقوم مديرية التجارة الداخلية وفرع المرور بمخالفة الآليات التي لا تلتزم بالتسعيرة وتلبى الشكاوى في حينها.

إضافة إلى تسيير باصات نقل داخلي مفرزة من مجلس المدينة لتغطية الخطوط الداخلية في المحافظة وإلى محافظة دمشق.

وبالنسبة لتركيب عدادات لسيارات الأجرة قامت المحافظة بتحديد تعرفة محددة للمركبات العامة العاملة على البنزين وذلك ريثما يتم الانتهاء من إجراءات التعاقد مع إحدى الشركات الوطنية التي تقوم بتصنيع العدادات ليصار إلى إلزام جميع مالكي سيارات الأجرة بتركيبها بإشراف فرع المرور بالمحافظة والموضوع متابع.

وجدير بالذكر أن عدد مركبات وسائل النقل العامة هو ٣٥٦ مركبة حسب إحصائية مديرية نقل القنيطرة وليس ٥٦٣ كما هو مذكور في الصحيفة.

يرجى التفضل بالاطلاع ونشر الرد

شاكرين تعاونكم

مدير المكتب الصحفي
فايز العسود

ارتفاع أسعار المتة في صالات «السورية للتجارة» في طرطوس.. بسبب المستورد!

| طرطوس- محمد حسين

شهدت أسواق طرطوس فتوراً عاماً خلال الأيام الماضية على عكس المتوقع فعادة يتبضع الموظفون بعد قبض رواتبهم في الأسبوع الأول من كل شهر في ظل أحاديث عن ارتفاع غير مسبوق للأسعار وعن شراء الكثيرين لمواد غذائية بكامل رواتبهم خوفاً من قادم الأيام ولذلك لا مبرر لنزولهم للأسواق ولكن هذه الصورة تبدو مغايرة في صالات السورية للتجارة فرغم قلة الحيلة وأجواء الترقب والحذر التي تخيم على الجميع شهدت صالات المؤسسة الثلاث في مدينة طرطوس ازدحاماً وإقبالاً خفيفاً بعض الأحيان ومقبولاً مع نزول السلة الغذائية التي أعلن عنها.

مدير فرع السورية للتجارة بطرطوس يوسف حسن أكد أن اليوم الأول لوجود السلة في الصالات شهد إقبالاً كبيراً حيث تم بيع نحو ألفي سلة في صالات المدينة فقط ثم تتالى البيع ليصل عدد السلل المبيعة الأسبوع الماضي إلى ٢٧٠٠ سلة مشيراً إلى أنه سيبدأ توزيع السلة في صالات الريف بالتدريج اعتباراً من الأسبوع القادم وبحيث توزع قريباً في كل صالات المحافظة.

وفيما يخص غياب السكر والزيت والمتة عن الصالات بين حسن أن السكر والزيت يتم بيعهما حصراً ضمن السلة الغذائية، أما المتة فهي موجودة في الصالات ولكن بسعر أعلى قليلاً من السابق وهذا يعود للمستورد ولا علاقة للمؤسسة بذلك.

ويذكر أن السلة الغذائية تشمل السكر والأرز والبرغل والشعيرية والشاي ورب البندورة والعدس المجروش والحب والمعكرونة والزيت والسمنة ونتمنى ألا نسمع لاحقاً شكاوى تخص النوعية أو السعر.